مجلة أنثروبولوجيا ISSN: 2437-41X
مجلد: 08 عدد: 01 السنة: 2022 E-ISSN:2588-2325

التنظيم الاجتماعي الحضري كآلية لتحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد في المدينة

Urban social organization as a mechanism to attain social integrity for individuals in the City

عمر بوزكور*، مخبر التحليل السوسيو-أنثربولوجي لتنمية الأقاليم، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2، omar.bouzekour@univ-alger2.dz
محمد بومخلوف، مخبر التحليل السوسيو-أنثربولوجي لتنمية الأقاليم، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2، m.bouma.khlouf@hotmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/02/03 تاريخ القبول: 2022/03/07 تاريخ النشر: 2022/06/15

ملخص:

تناقش هذه الورقة مفاهيم وأفكار تتمحور حول: التنظيم الاجتماعي الحضري، أو المدينة كتنظيم اجتماعي واقتصادي ضخم، حيث تم بداية التطرق للبعد التاريخي لبروز وتطور مختلف أشكال التنظيم، والتي كانت نتيجة لسياسات اقتصادية اجتماعية، أو نتاجا لمؤسسة معينة لعبت دورا هاما في تحقيق جزء من الهيكلة الاجتماعية الحضرية. ليليها عرض قراءة سوسيولوجية للإرث النظري الذي أشار أو بحث في مفهوم الاندماج الاجتماعي. وفي محاولة للإقتراب أكثر من المفاهيم الرئيسية للموضوع، تم تناول عنصري الهيكلة الاجتماعية الحضرية والاندماج الاجتماعي، والأحياء السكنية كمجال حضري يساعد على تعزيز الروابط الاجتماعية، باعتبارها مساهما في عملية استيعاب الأفراد بالتدريج في الوسط الحضري.

فتجسيد هيكلة اجتماعية حضرية تشجع عملية التفاعل بين الجماعات المكونة للمجتمع، يعتبر جسرا وآلية هامة لتحقيق الاندماج الاجتماعي، ومنه إنتاج حياة نوعية للجماعات والأفراد في المدينة. وفي الأخير تم عرض عنصر أهمية البعد التكنولوجي في عملية التنظيم الاجتماعي الحضري، وذلك من خلال الإشارة لدور الإعلام الحضري الذي صار ضروريا لمسايرة النمو المتزايد للمدن والسكان.

الكلمات المفتاحية: تنظيم، اندماج، تفاعل، الأفراد، مدينة.

*المؤلف المرسل

Abstract:

The present paper scrutinizes concepts around social organization of urban space, or the city being it an ultimate socio-economic organization. Initially, the organization of social urban development is accounted historically that resulted from socio-economic policies or a specific institution stakeholder. Followed by a sociological portrayal on theoretical heritage that investigates for social integration. In an attempt to approach the fundamentals of this issue, two elements of urban social structure and social integration, and the residential premises as an urban field that empowers social ties on the other hand, are addressed though regarded as elements of individual intake in urban milieu. Incorporation of urban social structure that promote intercommunication among social parties is regarded as a bridge to attain social integration. Hence, establish a prosperous lifestyle for the nation. Finally, the element of technological dimension is presented with its significance to the process of social organization of urban space particularly, the crucial factor of urban media to accompany cities expansion and population increase.

Keywords: Organization, Integration, Interaction, Individuals, City.

مقدمة:

لقد ظهرت المدينة أول مرة كميكانزيم اقتصادي إلى جانب وظائفها التقليدية المعروفة في الحضارات الشرقية القديمة وذلك مع البدايات الأولى للنمو الحضري، وعرفت المناطق الحضرية الكثير من العناصر والمتغيرات الاقتصادية الهامة كالملكية والعمل والقوة الاقتصادية، إلى جانب بعض الأشكال البسيطة للتنظيم الاقتصادي كأولى أشكال التنظيم الحضري التي صاحبت النمو الحضري، حيث تمثلت في تطوير جماعات اقتصادية ومهنية متخصصة كجماعات التجار وتدخل الدولة لتنظيم النشاط الزراعي، كما ظهر أيضا مفهوم الملكية الخاصة كمتغير اقتصادي وتنظيمي. ولما كانت المدينة شكلا متطورا من أشكال التجمع البشري، فقد صاغت هذه الأخيرة نماذج وأساليب حياتية تتماشى مع طابعها الاجتماعي وبنيتها الايكولوجية والاقتصادية والعمرانية، وطبيعة نظمها السوسيو ثقافية والتي قد تتعدد في إطار خصوصية الأنماط المعيشية داخلها. فالمدينة في جوهرها ماهي إلا تنظيم كبير يتشكل

من عدد لا محدود من التنظيمات المترابطة، سواء كانت تلك التنظيمات في شكلها الرسمي الذي أعدته الدولة بهدف ضبط العلاقات، او في شكلها غير الرسمي والتي تخص جماعات معينة أو أفراد دون غيرهم، يتعاونون ويتضامنون لحماية أنفسهم أو لتطوير العلاقات الاجتماعية الحضرية بينهم، ليقوموا في مرحلة أخرى بتنظيم أشكال التعاون الرسمي مع مؤسسات المدينة.

إن الحياة الاجتماعية في المدينة؛ وبفعل الحركة الصناعية والتنوع الاجتماعي والثقافي والطبقي للأفراد تشهد تناقضات تتطلب تحليلها وفهمها، فالمجتمع الحضري موحد ومقسم في الوقت نفسه، موحد بفعل الثقافة والحياة الاجتماعية التي يشاهدها الأفراد ويحاولون الاندماج فيها، ومفتت لأن المجتمع يعزل الناس والوظائف والمستويات المعيشية، إن هذه التناقضات هي من تجعل من الحياة المدينية محل متابعة دوما للفهم، بغية الإصلاح والتنظيم لتجنب المشكلات الحضرية. (لوفيفر، 1977، الصفحات 35-36) على خلاف المجتمع الحضري، لا تعاني جماعات المجتمع التقليدي مشكلة الاندماج، فهو بدون قانون وضعي ودون دولة يضمن اندماج أفراده، على عكس النظام الحضري الذي تعتبر المدينة فيه مكان سرية الهوية، ومكان ملاقاة أشخاص ينظرون لبعضهم البعض دونما تلك الحاجة التي تلزمهم لاحترام المعايير الاجتماعية، كاحترام النسب والمكانة الاجتماعية. (الهواري، 1999، صفحة 139). ومن المهم وضع صياغة تصورية لدور التنظيم الاجتماعي الحضري في عملية الاندماج الاجتماعي أو الاستيعاب، والذي هو نقيض الاستبعاد الاجتماعي وكلاهما يعتبر كاشفا لطبيعة البنية الاجتماعية في المجتمع ومؤشرا على أداء تلك البنية لوظائفها. فالتجمعات السكانية الكبرى تحتاج إلى وسائل تبادل وتنظيم في القطاعات المختلفة: تنظيم النقل، تنظيم الإدارة، الخدمات الاجتماعية، وكل ما يتعلق بالمجتمع الحضري الذي يعتبر مسرحا للتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات، سواء في شكلها الأفقي أو العمودي، فالمدينة وعبر تجسيد مختلف تنظيماتها تسعى لبلوغ أعلى درجات العقلنة الحضرية والتي بدورها تساهم في تشكيل التنظيم الاجتماعي الأفضل. في ضوء ما سبق نطرح السؤال الآتي: كيف يمكن للتنظيم الاجتماعي الحضري أن يساهم في تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد في الوسط الحضري؟

1. تحديد المفاهيم:

1.1. التنظيم الاجتماعي الحضري:

يمكن القول إن كلمة تنظيم هي ترجمة للكلمة الفرنسية organization وتعني شيئا له بنية عضوية (أجزاء مشكلة لبناء)، نسق من الأعضاء تتجمع معاً في انسجام محققة بنية متكاملة تنشد هدفا مشتركا رغم وجود اختلاف وتداخل جزئي. ومن هنا يمكننا أن نقف على ذلك التناغم بين الافراد لتحقيق التكامل، وبالتالي ففكرة الاختلاف مطروحة وواردة ولابد من الإشارة إليها.

1.1.1.تعريف أدوارد ليندمان:

"تنظيم المجتمع هو أحد وجوه التنظيم الاجتماعي ويتضمن المجهودات الواعية التي يبذلها المجتمع لتوجيه أموره بطريقة ديمقراطية وتنظيم العلاقات بين أفراده وخبرائه ومؤسساته وهيئاته بحيث يحصل على أحسن مستوى للخدمات" (محمد هـ.، 1912، صفحة 93)

1.1.2. تعريف عبد المنعم شوقي:

تنظيم المجتمع هو العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء أكانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع. (محمد هـ.، 1912، صفحة 100)

1.2. الاندماج الاجتماعي: جاء في لسان العرب لابن منظور فعل "دَمَجَ الشيء دُمُوجًا إذا دخل في الشيء واستحكم فيه، وكذلك اندمج. ودمج في البيت يَدمُجُ دُمُوجًا: دَخَلَ" (ابن منظور، صفحة 1419).

أما في علم الاجتماع: الاندماج هو العملية الإثنولوجية التي تسمح لشخص أو مجموعة من الناس أن يجتمعوا ويصبحوا أعضاء في مجموعة أخرى أكبر من خلال تبني قيمهم ومعايير نظامهم الاجتماعي. والاندماج يتطلب شرطين: رغبة فردية ونهج للاندماج والتكيف، أي قابلية الشخص للاندماج، ثم مساهمة المجتمع على اندماجية الأفراد من خلال احترام الاختلافات والخصوصيات. (**https://www.toupie.org/Dictionnaire/Integration.htm**، 2022).

يرى "باقر سلمان النجار" أن الاندماج عبارة عن: تضمين الفئات والجماعات الأقل حظا، من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية، في العمليات السياسية والاقتصادية بغرض تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم انتفاء الفوارق وحالات التمييز التي تقع عليهم، لأسباب تتعلق إما بوضعهم الطبقي وإما بوضعهم السياسي أو الديني أو الثقافي. ويتم ذلك بإزالة العوائق التشريعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية التي تمنع هؤلاء الأفراد من التمتع بحقوق مواطنية غير منقوصة. (بعلبكي و آخرون، 2014، صفحة 59)

1.3. الاندماج السوسيو-حضري: ونعني به تكيف الفرد مع الجماعة، والتكيف مع التنظيم الاجتماعي داخل المجتمع الحضري. حيث يربط الفرد ذاته بمن يشترك معهم في المجال السكني، فيصبح عضوا في جمعية الحي ويتعاون مع أعضائها لحل المشاكل، والقيام بنشاطات ثقافية واجتماعية خدمة للصالح العام. (العربي، 2013، صفحة 250).

من خلال ما سبق يمكن القول ان الاندماج فعل نابع من الرغبة الشخصية للأفراد، ليساعدهم في الدخول إلى نسق المجتمع والتكيف معه، لكن من المهم أن يسهم المجتمع في اندماجية الأفراد عبر احترام الخصوصيات، ومن المهم أيضا أن يتم هذا الأخير تحت رعاية مؤسسات رسمية تقوم الدولة بإنشائها في المدن والأحياء التي تعرف تركزا سكانيا، لأن الاتصال للمؤطرين يتم في هياكل وتنظيمات رسمية وفق برامج ومنهجية مدروسة.

2. المدينة كتنظيم اجتماعي واقتصادي:

يعني التنظيم الحضري انتقال الناس من حياة التفرق إلى حياة التوحد والتواصل، فبدون تواصل وانتقال معلومات والأفكار لا يحدث التنظيم، ولذلك ينخرط الناس في تكتلات وتحالفات لتوحيد جهودهم لفعل شيء مشترك بينهم. فالحياة المدينية تتميز بكونها مشتركة، فالناس متجاورون ويتقاسمون مجالا مشتركا انطلاقا من الحي الذي يسكنونه، وتجمعهم مؤسسات مشتركة تضبط وتنظم علاقاتهم، وهذه العلاقات تتطور لتصبح عادات مشتركة تدعى ثقافة المدينة وهي من أبرز العناصر في التنظيمات الإنسانية. (بومخلوف، 2020، صفحة 55.54)

وفي هذا الإطار يرى لويس ويرث أن الظاهرة الحضرية إذا ما اعتبرت كنمط عيش متميز يمكن أن تتناول إمبريقيا انطلاقا من ثلاث منظورات متصلة فيما بينها:

- كبنية مادية تقوم على قاعدة من السكان، وعلى تكنلوجيا، ونظام ايكولوجي.
- كنسق للتنظيم الاجتماعي المتضمن لبنية اجتماعية متميزة، وشبكة من المؤسسات الاجتماعية، ونمط خاص من العلاقات الاجتماعية.
- كمجموعة من المواقف والأفكار، ومجموعة من الأشخاص المشتركين في أشكال نمطية من السلوك الجماعي والخاضعين لميكانيزمات متميزة من المراقبة الاجتماعية. (المالكي، 2019، صفحة 159).

وعليه يظهر هنا البعد التنظيمي والمؤسساتي كجزء من الظاهرة الحضرية لا ينبغي للباحث أن يغفلها في دراسته للمدينة. فقد صارت المنظمات/ المؤسسات تلعب أدوارا كثيرة في الحياة اليومية للأفراد، حتى أصبح الفرد منا في حركته أو سكونه يسير في أطر تنظيمية ويظل على اتصال مباشر أو غير مباشر على الدوام بمنظومة لا حصر لها من المنظمات لتلبية احتياجات الحياة اليومية. كما لا ينبغي أن يفوتنا أن المدن هي الميدان الطبيعي الذي تتنامى فيه أغلب المنظمات والمؤسسات والحركات الاجتماعية، والهيئات الحكومية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، وهي المنبع لأكثرية الفعاليات

الاقتصادية التي تساهم في رفع درجات التحول الحضري، مما يتطلب إنتاج مزيد من السياسات وإجراءات الإصلاح التي تستهدف أشكال العيش وطرق تنظيم الحياة الحضرية للأفراد. (جيدنز، علم الاجتماع، 2005، صفحة 407) فكلما كبر حجم التجمع نمت العلاقات ونمت معها المشكلات، وكانت الحاجة ماسة إلى الانتظام والفعل الجماعي المنظم ومن ثم تصبح الحاجة ماسة إلى التشريع. (بومخلوف، 2020، صفحة 57) فهناك مثلا في الجانب الاسكاني قواعد تنظيمية حكومية مركزية ومحلية تضبط الجوانب المختلفة للتنمية الاسكانية، وهو ما يدحض الفكرة التي تذهب إلى القول بان الناس يجب ان يسكنوا حيث يرغبون؟ وذلك نظرا لأنه اذا ما ترك الناس ليتبعوا أهواءهم بالنسبة إلى نوع المسكن الذي يرغبونه وموقعه، فماذا سوف يبقى للمخططين الحكوميين ليفعلوه؟ (جيدنز، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، 2006، الصفحات 137-138) وعليه فإن جملة القواعد التنظيمية والتخطيط هي من تقوم بإنتاج وإعادة إنتاج مختلف الهياكل الحضرية والعلاقات الاجتماعية في المدينة بصور متفاوتة وفق الاحتياجات العامة.

3. قراءة تاريخية لتطور البعد التنظيمي الاجتماعي الحضري:

يطرح لويس ممفورد في كتابه "المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها"، تساؤلا مهما يقول فيه: "إذا أردنا أن نضع أساسا جديدا للحياة الحضرية فإنه يتعين علينا أن نفهم طبيعة المدينة في ضوء تطورها التاريخين وأن نفرق بين مهامها الأصلية والمهام التي تولدت عن وجودها، وتلك التي لا يزال من المحتمل أن تنشأ" (ممفورد، 2016، صفحة 4)..فقبل وجود المدينة وجد الهيكل والقرية وقبل القرية وجد المخيم والمخبأ والكهف والمغارة، وقبل كل هذا كله ظهر الميل إلى حياة اجتماعية ..كما بين المؤلف كيفية انتقال الانسان من حضارة القرية إلى حضارة المدينة ليس من أجل زيادة الكتلة الموجودة فقط، بل صاحبتها تغييرات شاملة وتشكيل جديد وأهداف جديدة، وهذه التغييرات انتقلت إلى كل تكوين حضري، وشكل المدينة انبثق من الوحدة المتكاملة من التنظيمات الاجتماعية والحضرية من وحدة المعبد والقلعة والقرية والورشة والسوق. وعلى الرغم من أن المدينة القديمة كانت وعاء للعنف المنظم وقامت بدور ناقل الحرب، فأنه ظهر فيها قدر من القانون والنظام يشهد بقدرة المدينة على الترويض الاجتماعي، فتأثر تشكيلها واتجاهها باطراد بما استحدث فيها من قوانين وقواعد للنظام وآداب للسلوك. (ممفورد، 2016، صفحة 5) يتضح إذا مما سبق ان البناء المادي والاجتماعي الحضري متداخلان في عملية تشكيل المدينة أيضا أن شكل المدينة المادي يعبر عن شكل نظامها الاجتماعي، وأنه لإعادة تشكيل أحدهما لابد من إدخال التغييرات الملائمة على الآخر، وذلك لا يتأتى إلا عبر تنظيمات اجتماعية حضرية.

عرفت كذلك المدينة العربية والإسلامية مجموعة من السياسات التي أسهمت في تحولها اجتماعيا واقتصاديا، حيث يعود "مفهوم المدينة الإسلامية" إلى المدرسة الاستشراقية الفرنسية في الجزائر خلال أعوام 1920ـ195، ولا سيما إلى رائديها الأساسيين "وليام" و"جورج مارسيه"، وقد تلاهما "روجيه لوتورنو"، واستكمل ممثلا مدرسة دمشق، وهما "جان سوفاجي" و"جاك فولارس" وضع اللمسات الأخيرة على هذا المفهوم. ونجد أن أغلبية المستشرقين انطلقوا من فرضية أولية مبسطة تشير إلى الدور الرئيسي الذي اضطلع به الإسلام في هيكلة المكان، فنجد ان الاسلام يُذَكر بالترابط بين المؤسسات، وتنظيم الحياة السياسية، والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، بل مع البنية المادية للمدينة. (ريمون، 2014، الصفحات 104-103)

تجدر الإشارة أيضا إلى أن سياسة الأمويين اتجهت نحو الاعتماد على الزراعة كمصدر دخل ثابت في مدن فاس ومراكش والرباط وقرطبة، وما تبع ذلك من سياسة بناء الأسواق والمنشآت التجارية التي تساير هذا الطور، والذي اتسع أكثر في العصر العباسي، فأدى ذلك إلى ظهور الحرف كتكوينات اجتماعية، حيث لعبت دورا بارزا في الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، فارتبط الازدهار الاقتصادي للمدن ارتباطا أساسيا بسياسة العمران وإنشاء المدن واختيار مواقعها وتخطيط مواضعها تخطيطا يكفل تكامل المرافق ورخص الحياة في المدينة مما يجذب الناس فيمتد عمرانها. (عثمان، 1988، صفحة 289) مما سبق يتبين ان بروز التنظيمات الاجتماعية الحضرية كان نتيجة لسياسات اقتصادية اجتماعية، أو نتاجا لمؤسسة معينة مثل المسجد والسوق والمحلات الحرفية التي تلعب دورا في تحقيق جزء من التنظيم الاجتماعي الحضري وفق الدور الذي تلعبه كل مؤسسة.

4. قراءة سوسيولوجية لمفهوم الاندماج الاجتماعي:

اهتمت دراسات "اميل دوركايم" بقضية الاندماج الاجتماعي عبر كتاباته التي خصصها "للإنتحار" و"التقسيم الاجتماعي للعمل"، وقد رسم دوركايم للسوسيولوجيا مخططا شاملا شرح فيه مراحلها الثلاث والتي من بينها البحث في دراسة الأساس الجغرافي للسكان من خلال علاقاتهم مع التنظيم الاجتماعي، وفي دراسته عن "الانتحار" لاحظ دوركايم أن هذا الأخير يكون دوما أعلى في المدينة، ولدى العزاب، وأكثر في حالة غياب الدين منه إذا كان جزءا من جماعة دينية. ليطرح من خلال ذلك القانون الذي يرى بأن الانتحار يتنوع تبعا لمنطق معاكس لدرجة الاندماج في ا لزمر الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد. وعليه فالخواء الوجداني والعزلة الأخلاقية الناجمين عن خلل في الاندماج الاجتماعي يساعدان على فهم الحقيقة الطبيعية للإنتحار، كما فسر "إميل دوركايم" أيضا فكرة الانتقال من نمط التضامن الآلي إلى نمط التضامن العضوي في المجتمعات الأوربية الصناعية والتي في طفرتها السكانية

رفعت من حجم الاتصال الاجتماعي ونمت العلاقات بين مختلف الأفراد. (جونز، 2010، الصفحات 55-57)

يرى دوركايم أيضا أن المجتمع مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية، يميل الأفراد فيه إلى تطوير أساليب في العمل وبناء المشاعر الجماعية المشتركة التي تزيد من التوافق والتكيف. (مصباح، 2010، صفحة 142) وعليه وحسب دوركايم فإن الحفاظ على التضامن الاجتماعي والأخلاقي في المجتمع، سيكون آلية لاندماج الأفراد بنجاح في مجموعات اجتماعية تتشارك القيم والعادات مما سيمنع ويقلل من انتشار الفوضى.

من خلال الاطلاع أيضا على التراث السوسيولوجي المهتم بمفهوم الاندماج الاجتماعي، يمكن القول ان هذا المفهوم قد ارتبط بشكل كبير بدراسة فئة المهاجرين، حيث كانت محاولات الدارسين له تروم إلى رصد أنماط العلاقات وأشكال التفاعلات التي ينسجها المهاجر مع مختلف الأجناس والأعراق الأخرى، وهو ما يجعلهم يتجهون بشكل مباشر للبحث في مفهوم الاندماج أو الانصهار، ومظاهر سوء التنظيم الاجتماعي، وإعادة التنظيم، ولعل من أبرزها نجد دراسات "روبرت -بارك" حول التحضر والهجرة. (المالكي، 2019، صفحة 98)حيث انتهى بارك في دراسته عن دورة العلاقات الإثنية ومسألة انصهار المهاجرين الوافدين إلى أربعة مفاهيم هي: التنافس، الصراع، التأقلم والإستيعاب. (كولون، 2012، صفحة 53) ولعل ما يهمنا أكثر في موضوع الاندماج الاجتماعي هما مفهومي التأقلم والإستيعاب، ففيهما تختفي الخلافات بين الجماعات المكونة للمجتمع، وهذا الأخير يتحقق لما يبدأ الأفراد بالإحساس بمواقف الآخرين، ولما يتشاركون نفس التجربة، ومنه يتم الوعي والقبول بالإختلاف وهو ما يسهل للفرد اكتسابه روح مواطنة جديدة. (المالكي، 2019، صفحة 142)

5.الهيكلة الاجتماعية الحضرية والاندماج الاجتماعي:

إن السياسات العمرانية والإجراءت التقنية التي تفرضها القوانين المعمارية في عملية بناء المجمعات السكنية والمدن الجديدة، صارت تؤثر على خصائص المناطق وتفقدها دلائلها الثقافية التي تعكس الهوية، خاصة في ظل تغييب المختصين الاجتماعيين في المعادلة الاجتماعية والإنتاج المعماري العمراني الذي ساهمت في عملية إنتاجه شركات ومكاتب أجنبية أدخلت معها تصاميم وتشكيلات سكنية باهتة أضاعت ارتباط الأفراد بأصالتهم وحضارتهم. (يحي، 2012/2011، صفحة 32) كما ان تراجع بعض العناصر المعمارية مثل(الحوش، وسط الدار، الصحن)، التي كانت تلعب دورا اجتماعيا ووظيفيا خاصة في المناسبات العائلية والأفراح والأعياد، وحلول النظرة الاقتصادية للمجال، كان لها الأثر السلبي على تجميع أفراد العائلة الكبيرة والتواصل بينهم. فلقد أكد الباحثون كثيرا على العلاقة بين العناصر العمرانية والاجتماعية، وذلك عندما أشاروا إلى شبكتين أساسيتين هما: شبكة النشاطات

البشرية، وشبكة المجالات العمرانية، فتغير إحدى الشبكتين يعني تغير الثانية، وبالتالي فإن المجالات العمرانية المصممة بشكل جيد ستساعد على زيادة عملية التفاعلات الاجتماعية والتي بدورها ستنتج علاقات حميمية وإيجابية بين الأفراد مما يقلل من الأمراض الاجتماعية؛ من فردانية وتراجع في قيم الجيرة، التي قد تظهر بين شركاء المجال الواحد. (بلقاسم، 2003، الصفحات 111-108) وغياب الهياكل الاجتماعية التي تجمع الناس في الحي الواحد تقلل من فرص التعارف والتآلف، ومن ثم التشارك في حل الخلافات بالتحاور والحلول الودية خلال جلسات اللقاء الاجتماعي، الرسمية وغير الرسمية. وذلك لا يتحصل إلا إذا أنتجت السياسات العمرانية فضاءات سكنية وأحياء تتوفر فيها النوادي والجمعيات المؤطرة للسكان والشباب بالخصوص، مما يعزز أكثر من عملية اللقاء الاجتماعي.

تبرز أهمية الهيكلة الاجتماعية الحضرية في تعزيز العلاقات الروحية بين الأفراد، ونبذ الأنانية والفردانية والصراعات وتجاوز الأفكار التي ترى بأن المجال الحضري والسكني ليس إلا مجرد تجاور للأفراد والجماعات وتطغى عليه العلاقات المادية.

يرى "فوزي بوخريص" أن الاندماج واقعة اجتماعية تهم مختلف فئات المجتمع من أجانب، مهمشين..، فكل تنظيم اجتماعي كيفما كانت طبيعته -أسرة أو مقاولة أو وطن- يفترض بالتعريف سيرورة اندماج البعض وسيرورة إقصاء أو تهميش البعض الآخر. (بوخريص، 2022، صفحة 10)

من جهة أخرى لا يمكن فصل عملية الهيكلة الحضرية من تنظيمات ومؤسسات عن سلوكيات الأفراد ومساعيهم الواعية، وذلك يدل على أن الهياكل الحضرية جسر لعملية الاندماج الاجتماعي، فأفكار الأفراد وتصوراتهم ورغباتهم تؤثر في البنى والعلاقات الاجتماعية وتعمل على تغييرها وإعادة انتاجها عبر بناء علاقات جديدة لإنتاج حياة نوعية للجماعات والأفراد، وهذا الأخير يحتاج إلى هياكل ومؤسسات حاضنة لتلك الرغبات تقوم بتنظيمها وتطويرها، مما يسمح بتبادل الأشياء والأفكار النافعة ويتكون على ضوئها الوعي الاجتماعي . (أحمد و آخرون، 2014، صفحة 148)

من المؤشرات الإمبريقية التي يمكن عبرها قياس مستوى نمو الاندماج الاجتماعي ودرجة عمقه في الوسط الحضري ما يلي:

- درجة إقبال الأفراد على تنظيمات المجتمع المدني الحديثة، وتمتعهم بحرية التعبير عن آرائهم عبر المؤسسات الإعلامية العمومية.
- استقلال الأفراد عن البنى الأولية.
- مستوى الرضا في الحياة الخاصة والعامة.

- قدرة المدينة على القيام بوظائفها التمدينية. (أحمد و آخرون، 2014، صفحة 165)

إن تحقيق الاندماج الاجتماعي للأفراد في الوسط الحضري من شأنه أن ينتج لنا فردا يتمتع بروح وعقلية المواطنة الحضرية (citadinité) وحسب "ميشال لوسو" فإنها تعني: "العلاقة بين أي فاعل اجتماعي فرد، سواء أكان شخصا أو مجموعة أو مؤسسة، وبين محيطه، أي العالم الحضري" (محمد ن.، 2014، صفحة 1130). والمواطنة الحضرية يمكن أن تعالج على ثلاثة مستويات، ألا وهي: "الممارسات الاجتماعية والأشكال المكانية والقيم والرموز، لفهم العلاقات بين طريقة السكن والعائلة الكبيرة والهوية والشبكات العائلية". "فمعرفة تصرفات ومواقف المدينيين عبر تعاطيهم مع المكان وترددهم إلى أماكن الاختلاط الاجتماعي وعلاقاتهم اليومية تسمح جميعها بفهم تصورهم للمكان". (محمد ن.، 2014، الصفحات 1127- 1128)

6. الأحياء السكنية كمجال حضري لتعزيز الروابط الاجتماعية:

من المفيد في موضوع التنظيم الاجتماعي الحضري وأثره في عملية الاندماج الاجتماعي الاهتمام بالأحياء السكنية كوحدة للتحليل، باعتبار هذه الأخيرة أبعد من أن تكون تجميعية من الأفراد الذين يتشاركون البنية السكنية فقط، لأن تركيز السكان بعدد كبير في منطقة واحدة ومع مرور الوقت سينتج لنا مشكلات فردية وجماعية، خاصة إذا كان الحي السكني يفتقر إلى المرافق والخدمات الضرورية (كالمحلات التجارية والصحة، التعليم، النقل والمواصلات، مراكز رعاية الأطفال، الجمعيات والنوادي، مساحات لممارسة أنشطة وقت الفراغ..).

إن الأحياء السكنية في نظر ساكنيها تعد مكانا للعيش ولممارسة العلاقات الاجتماعية مع الأفراد، وهذه الأنساق الاجتماعية قد تعتمد على الاتصال الاجتماعي المباشر بينهم، أو على الرموز والإشارات للتعبير عن سلوك أو كرد فعل عن الأحداث التي تحصل في الحي. (جون، جوليان، و دافيد بياشو، 2007، الصفحات 206-207) إن العلاقات الاجتماعية والممارسات تجعل من الحي السكني نسقا اجتماعيا مهما لتعزيز الروابط الاجتماعية بين السكان، كما تمنحهم شعور الارتباط بالمنطقة مع مرور الوقت، ويتجاوزون تلك النظرة الضيقة للحي السكني التي تجعلهم يرون فيه مجرد رقعة جغرافية صغيرة مخصصة للنوم فقط (الأحياء المراقد). وعليه فإن مهمة التنظيم الاجتماعي الحضري تتمثل في البحث عن أفكار جديدة وتجسديها ميدانيا للتسهيل من عملية التفاعل بين السكان في الأحياء، بحيث تكون الجمعيات والنوادي والرابطات والهيئات العلمية والثقافية طرفا فاعلا فيها للتحاور مع السلطات الرسمية فيصبح الأخير آلية للاندماج الاجتماعي. (بومخلوف، 2020، صفحة 470) ونستطيع أن نحدد

الأشكال التي يتخذها التنظيم الاجتماعي المساهم في الاندماج في ثلاثة جوانب كالآتي: "شبكات الصداقة والمساعدات غير الرسمية المتبادلة، الجماعات التطوعية الصغيرة غير الرسمية، الضوابط الاجتماعية غير الرسمية من خلال مجموعة من المعايير التي يتفق عليها الجميع" (جون، جوليان، و دافيد بياشو، 2007، صفحة 213).

إن ميلاد أحياء سكنية جديدة في المدينة سيولد معه مشكل الاندماج الاجتماعي، وعلى السلطات المعنية مواجهته على مرحلتين، أثناء التخطيط للمشروع السكني عبر تخصيص هياكل اجتماعية حضرية لتأطير السكان بأساليب فعالة وعصرية، وبعد الإسكان، من خلال المسايرة الدورية عبر برامج اجتماعية ونفسية تساهم في تذويب الهويات الخاصة لسكان الحي لصالح هوية عامة تخدم الحي السكني بالدرجة الأولى والمدينة ككل كمرحلة ثانية. (الهواري، 1999، صفحة 142) كما أن العمل لتحقيق الاندماج الاجتماعي في المدينة بصفة عامة وفي الأحياء السكنية بشكل خاص، لا يعني الغاء التنوع أو تقليص ومواجهة الانتماءات الخاصة، ومنه جعل المجتمع ذا بعد وثقافة واحدة. بل الهدف هو الإبقاء على التنوع في ظل التفاهم والتفاعل لتحقيق رؤية ترتكز على وعي جديد يحقق التقارب بين الأفراد والجماعات، ومنه تحقيق تنوع منسجم. (بركات، 2001، صفحة 122)

يطرح الأخوة "جودمان" 1947 فكرة التجمع الحضري Community كنموذج للتخطيط يهتم بالقيم الاقتصادية، وذلك بعد أن لاحظا قصورا في السياسة الحضرية في أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى، والهدف من الفكرة هو جعل العمل التخطيطي بمثابة دليل لتوجيه وصناعته القرار السياسي، من أجل تنظيم العلاقة بين الأخلاق وأسلوب الحياة والعلاقات الإنسانية. (عفيفي، الصفحات 136-137) وذلك لا يتحصل إلا بوضع سياسات عمرانية تراعي كل جوانب الحياة الحضرية وتراعي خصوصية المجتمع، وبمساهمة وتنسيق بين مختلف الفاعلين المباشرين في عملية التخطيط والتهيئة والتعمير.

7. أهمية البعد التكنولوجي في عملية التنظيم الاجتماعي الحضري:

برزت في الوقت الراهن العديد من نماذج المدن الحديثة والتي يطلق عليها: المدن الذكية حيث تستخدم فيها أنظمة إلكترونية خاصة في تشغيل بعض أجزاء أو عناصر المدينة سواء المباني بأنواعها المختلفة أو الخدمات، أو الطرق أو المرافق وشبكات البنية الأساسية، أو كل ذلك. حيث تعمل هذه المدن بمساعدة التكنولوجيا على تجميع البيانات وتحليلها، وبالتالي تحسين إمكانية التنبؤ بالتغيرات الحضرية وادارتها، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة من قبل صناع القرار، وبالتالي تحقيق زيادة

جودة الحياة والاستدامة الشاملة. فقد اندمجت التكنولوجيا بصورة أكبر وأصبحت جزءا متكاملا من الواقع الحضري والأبعاد المختلفة للمدينة سواء كانت (اقتصادية، اجتماعية، اقتصادية، وبيئية) فتقاطعت في العديد من وظائفها وخصائصها الظاهرة لتساهم في حل المشكلات. (العريبي و العريبي، 2019، صفحة 6). ويعتبر الإعلام بما يمتلكه من وسائط تكونلوجية فاعلا في عملية الاندماج؛ فبإمكان الإعلام الخاص بالأحياء أن يلعب دورا في إبراز الجانب التراثي أو الاجتماعي والدفاع عنه، لأن الأحياء قد عرفت ميلاد "لجان خاصة " ومهمتها تطوير إعلام جواري حضري بغية إنتاج صور رمزية عن هوية الحي، فنجدها تعتمد في مواضيعها على الصور الفوتوغرافية ورسوم العمارات التي تعتبر رمزا للحي. وعليه يمكن للإعلام أن يكون مشروعا ووسيلة لهيكلة الثقافة الحضرية للسكان، يقوم برعاية ونشر وترويج الأنشطة الثقافية والاجتماعية للحي. فالإعلام الحضري صار ضروريا لمسايرة النمو المتزايد للمدن والسكان. (تتي، صفحة 41)

خاتمة:

يمكن القول في الأخير أنّ الحديث عن التنظيم الاجتماعي الحضري هو الحديث عن المدينة بكل مكوناتها وخصائصها، فالمدينة عبارة عن كيان اجتماعي ذو أبعاد ديمغرافية وظيفية، ثقافية وتكنولوجية، اقتصادية صناعية بينما تعتبر أشكال التنظيم الاجتماعي هي المتغير الأساسي الذي يرتب الأنساق التنظيمية الفرعية الأخرى، فهي في الاخير انعكاس لحاجات اجتماعية تشكل في مجملها مختلف المظاهر الحضرية التي تميز الأنماط المعيشية في المدينة. كما يمكن القول ان التنظيم الاجتماعي الحضري مرتبط بأشكال الحياة في المدينة، والذي يبدي خصوصية رغم تنوع وتغير مظاهر الحياة الحضرية. وهذه الخصوصية يكتسبها من اختلاف وتمايز النظم الاجتماعية بين مدن العالم، فلكل مدينة تركيبتها الايكولوجية ونمطها العمراني ونسقها الثقافي والقيمي وطبيعة أداء أفرادها لوظائفهم وممارساتهم لأنشطتهم اليومية، كل ذلك قد يجعل لطبيعة التنظيم الاجتماعي الحضري علاقة مباشرة بطريقة حياة الأفراد. ومن المهم أن يهدف التنظيم الاجتماعي الحضري إلى عملية استيعاب وامتزاج الأفراد في الوسط الحضري، وذلك بالتدريج عبر تجسيد هيكلة اجتماعية حضرية تشجع عملية الاتصال والتواصل بين الجماعات المكونة للمجتمع، وهذه الأخيرة تعتبر جسرا وآلية هامة لتحقيق الاندماج الاجتماعي في المدينة.

قائمة المصادر و المراجع:

https://www.toupie.org/Dictionnaire/Integration.htm. (02 01, 2022). تم الاسترداد من https://www.toupie.org/Dictionnaire/Integration.htm

ابن منظور. (بلا تاريخ). *لسان العرب*. القاهرة: دار المعارف.

أحمد بعلبكي، و آخرون. (2014). *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء دولة والأمة في الوطن العربي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أحمد كمال الدين عفيفي. (بلا تاريخ). *نظريات في تخطيط المدن*.

آلان كولون. (2012). *مدرسة شيكاغو*. (روان بطش، المترجمون) بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الديب بلقاسم. (2003). البيئة العمرانية الحديثة والمرض الاجتماعي في المدينة بالجزائر. *الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية* (الصفحات 111-108). قسنطينة: جامعة قسنطينة.

أنتوني جيدنز. (2005). *علم الاجتماع*. (فايز الصياغ، المترجمون) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

أنتوني جيدنز. (2006). *مقدمة نقدية في علم الاجتماع*. (أحمد زايد وآخرون، المترجمون) الجيزة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

أندريه ريمون. (2014). *المدينة في العالم الاسلامي*. (سلمى الخضراء وآخرون، المحرر) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بعلبكي أحمد، و آخرون. (2014). *جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي*. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جان فرنسوا تتي. (بلا تاريخ). *المدينة والإعلام*. (عبد الله ثاني قدور، المترجمون)

حران العربي. (2013). الشباب ومسألة الاندماج الاجتماعي في المجتمع الجزائري. *مجلة الباحث*(12)، 250.

حليم بركات. (2001). *المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عامر مصباح. (2010). *علم الاجتماع الرواد والنظريات*. الجزائر: شركة دار الأمة للنشر والتوزيع.

عبد الرحمان المالكي. (2019). *مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة*. المغرب: أفريقيا الشرق.

عدي الهواري. (1999). *تحولات المجتمع الجزائري العائلة والرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة*. (ميلود طواهري، المترجمون) باريس: منشورات la Découverte.

فتحية عبد العزيزجمعة العريبي، و أم عبد ربو سعيد العريبي. (2019). التكنولوجيا ومستقبل المدينة الحضري. *المجلة الدولية للعلوم والتقنية* ، 6.

فوزي بوخريص. (05 01, 2022). ، *الاندماج الاجتماعي والديمقراطية نحو مقاربة سوسيولوجية*. تم الاسترداد من مؤسسة مؤمنون بلا حدود: https://www.mominoun.com/articles

فيليب جونز. (2010). *النظريات الاجتماعية والممارسات البحثية*. (محمد ياسر الخواجة، المترجمون) مصر: العربية للنشر والتوزيع.

لويس ممفورد. (2016). *المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها*. (إبراهيم نصحي، المحرر) القاهرة: المركز القومي للترجمة.

محمد عبد الستار عثمان. (1988). *المدينة الإسلامية*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.

محمد وآخرون بومخلوف. (2020). *تأطير الشباب الجزائري ومسألة الثقة دراسة ميدانية*. الجزائر: دار الخلدونية.

مدور يحي. (2012/2011). التعمير وآليات استهلاك العقار الحضري في المدينة الجزائرية حالة مدينة ورقلة (رسالة ماجستير). كلية الهندسة المدنية والري والهندسة المعمارية، باتنة: جامعة الحاج لخضر باتنة.

ناصري محمد. (2014). المدينة في العالم الاسلامي. تأليف سلمى الخضرى، و آخرون (المحررون). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هناء حافظ بدوي، محمد عبد الفتاح محمد. (1912). *الأسس النظرية لتنظيم المجتمع*. الإسكندرية: المكتب العلمي للنشر والتوزيع.

هنري لوفيفر. (1977). *الانسان والمدينة في العالم المعاصر13 مقالة لمحاضرين ومفكرين فرنسيين*. (كمال خوري، المترجمون) دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

هيلز جون، لوغرات جوليان، و دافيد بياشو (المحررون). (2007). *الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم*. (محمد الجوهري، المترجمون) الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.